في تحدّيات الثورة السوريّة

□ يوسف فخر الدين

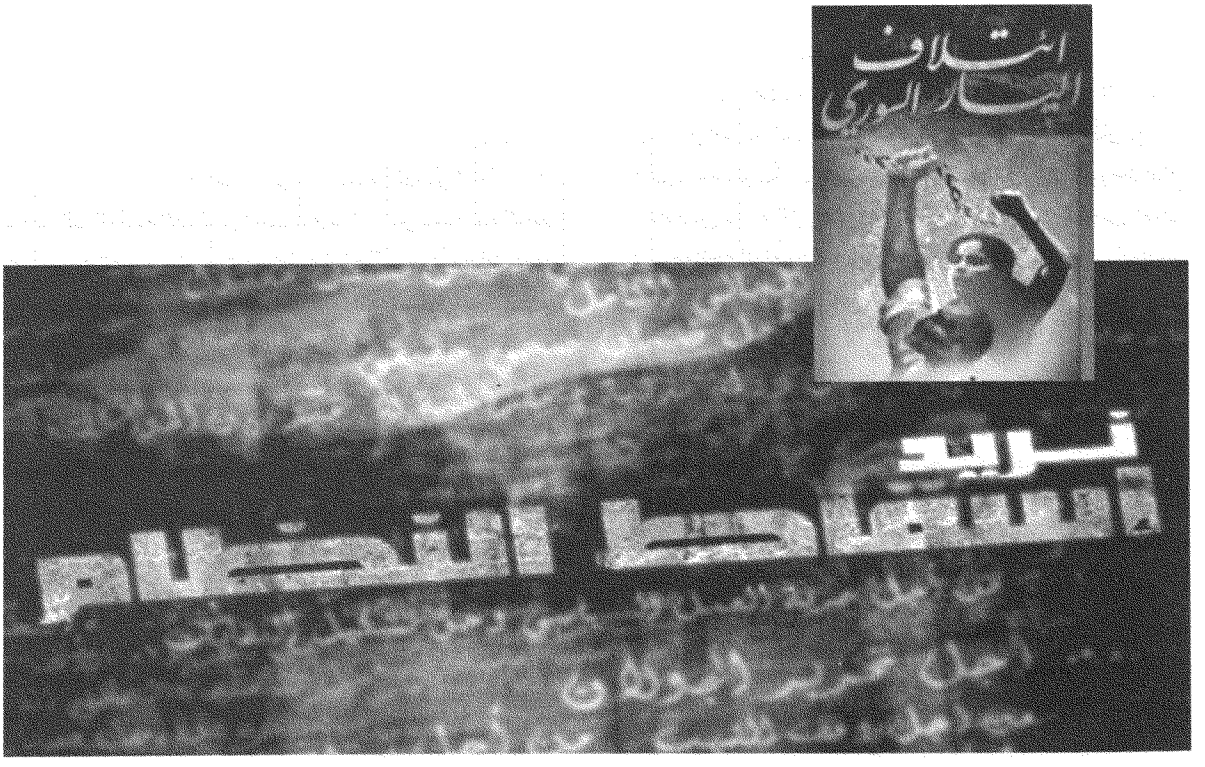

بعد ثمانية عشر شهرًا من بداية الثورة السوريّة، ما زالت الآفاقُ غير واضحة، والصراعُ يزداد حدّةً بمقدار ما تزداد السلطةُ دمويّة وزجًّا بأسلحتها التدميريّة في حربها على الشعب. نموذج حمص، بعد نموذج درعا الذي أراد أهلُ الحكم أن يجعلوه درسًا لبقيّة سوريا، أغضب أغلبَ السوريّين أكثر ممّا أخافهم. وما اعتقدَه بعضُنا عنفًا محدودًا في الأشهر الأولى عُمّم على المدن والقرى السوريّة الثائرة كافّةً بعد إطلاقه من كلّ الضوابط.

مختصرُ الكلام هو أنّ سوريا تُدمّر من قِبل السلطة الحاكمة. وما كان مستحيلاً، من قبيل استخدام المدفعيّة والطيران، أصبح معتادًا. و«المؤامرة الكونيّة» لا تتحرّك عسكريًّا بالرغم من أنّ الجيشَ السوريّ في أشدّ مراحله حرجًا، وقد سَحَبَ دبّاباته من الحدود مع إسرائيل ومن المناطق التي يسيطر عليها حزبُ العمّال الكرديّ عبر واجهته السوريّة، الحزبِ الديمقراطيّ الكرديّ. وإنْ سأل أحدٌ عن سبب تمنّع «المؤامرات الخارجيّة» عن اجتياح سوريا حين ضَعفَ النظامُ، فقد يجد الجوابَ في أنّ الشعب السوريّ هو وحده مَن رُدّ عليه بالقذائف والصواريخ؛ وأمّا الدول الغربيّة، مركزُ المؤامرة بحسب خطاب الممانعة، فإنْ كانت نواياها تدميرَ سوريا فإنّ السلطة تفعل ذلك نيابةً عنها... وبالمجّان.

بعد ثمانية عشر شهرًا من بدء الثورة تجاوزت الوقائعُ السجالاتِ الأولى حول مشروعيّتها، وانتقل معظمُ المتساجلين إلى التخندق بين مؤيّد للثورة من جهة، وداعم للسلطة ومشجّع لها على إنهاء «المؤامرة» عبر الحسم العسكريّ من جهة ثانية. نحاول في ورقتنا قراءةَ جوانب من الوضع السوريّ في حركته، والنظرَ في الثورة السوريّة وتطوّرها في مواجهة الإفناء.

الربيع العربيّ ثورةُ إصلاح سياسيّ

إنّ انتصار طرف في صراع سياسيّ مدنيّ غير عسكريّ، و/أو إيجاد تسوية قابلة للحياة، يعني أنّ الحياة السياسيّة التطوّريّة قابلة للتحقّق. في هذه الحالات تستطيع الجماعات أو الطبقات أو أغلبيّةُ السكّان التعبيرَ عن مصالحها والتدخل ـ إلى هذا الحدّ أو ذاك ـ في مصائرها. المحور الأساس في الحياة السياسيّة هو إمكانيّةُ الاعتراض وإجراء تسويات، المرّةَ تلو المرّة، في خصوص قضايا سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو كلّها معًا. أما الثورة فهي انعدامُ إمكانيّة إجراء التسويات، فتندفع جموع إلى التحرّك بغية تجاوز العقبة التي تقف أمام مصالحها بالقوّة. والقوّة قد تكون سلميّة أو عنفيّة، ارتكازًا بشكل أساسيّ إلى ردّة فعل السلطة الحاكمة على مطالب الثائرين. وقد عرفت الثوراتُ العربيّة تنوّعًا ـ وأحيانًا امتزاجًا ـ في سُبُلها: فكانت سلميّةً مع عنف سلطويّ «منضبط» في تونس ومصر، وسلميّةً مع بعض فترات من العنف المسلّح المحدود من الطرفين في اليمن، وسلميّةً انتقلت إلى العنف الدفاعيّ (في معظمه) في سوريا، ومثلها في ليبيا قبل أن تنتقل إلى الحسم العسكريّ لمصلحة المتمرّدين بمساعدة الناتو. وفي هذه المحطّات لعبت السلطاتُ الحاكمة وقراراتُ الدول الكبرى الدورَ المركزيّ في توجيه دفّة الاحتمالات.

المحطّة السوريّة

أصيبت السلطة السوريّة بالفزع ما إن استشعرت احتمالَ انتقال الموجة الديمقراطيّة إليها. فالأسباب التي يثور الناسُ من أجلها تشبه ما يوجد في سوريا، ويزيد عليها أنّ احتمال التوريث الذي أصاب الناسَ بالغضب في البلدان الأخرى محقّقٌ في سوريا فعلاً. ولا شكّ في أنّ في وسط السلطة مَن توقّع أنّ السوريّين، المشدودين إلى متابعة انتصار نظرائهم في البلدان العربيّة، يَشْغلهم التفكيرُ في إمكانيّة أن يفعلوا مثلهم. وهذا التوقّع هو الذي طبع ردّةَ الفعل العنيفة الأولى على كتابة بضعة أطفال شعاراتِ الحريّة على جدار مدرستهم في درعا. الخيار الأوّل الذي سيطر على مركز القرار، وما زال يسيطر، هو تطهيرُ الرؤوس من «الهلوسات،» بل قطعُها إن احتاج الأمر. ومنذ الأشهر الأولى للثورة أصبح واضحًا أنّ لا تسويةَ ممكنةً مع سلطة لا تكتفي بإرهاب شعبها وإنّما تُرهب أركانَ نظامها أيضًا. وتبيّن أنّ الفرقَ بينها وبين السلطات في «الجمهوريّات» العربيّة التي تعرّضتْ للثورات هو أنّ السلطة السوريّة سلطانيّة وراثيّة مكتملة، تغيُّبُ المؤسّساتِ لمصلحة حكم العائلة، بينما السلطاتُ الأخرى تسير على طريقها.

في الأسابيع الأولى للثورة السوريّة تركّز الاهتمامُ على النموذج التونسيّ/المصريّ، وتسمّرت العيونُ على النظام السوريّ، علّ رأسَه وبطانتَه يلحقون بمن سبقهم، فتنفتح الفرصةُ أمام عمليّة ديمقراطيّة ولو ضمن ضوابط يتمّ الاتّفاقُ عليها مع المعارضة. لكنّ الآمال تراجعتْ عندما تجاوزت النواةُ الصلبةُ في السلطة الاحتمالاتِ السياسيّةَ في النظام، مطلقةً أجهزةَ الأمن والجيش، فضلاً عن «الشبّيحة» ـ وهم قوًى ضاربة ما فتئتْ تنمو حتى أصبحتْ ميليشيا مسلّحةً من مكوّناتٍ طائفيّةٍ أو إثنيّةٍ أو عشائريّة. وهذا السلوك تناسب مع الطبيعة الاستثنائيّة للسلطة السوريّة، ولكنّه عبّر كذلك عن استثنائيّة داعمها الإيرانيّ (يمكن عدُّ الفترة الأولى من عمل الشبّيحة محاولةً لتقليد نموذج «الباسيج» في إيران). فهذا الداعم (مع استبعاد الجناح الاصلاحيّ) فقد القدرةَ على تصوّر إجراء تسويات داخل المجتمع الإيرانيّ ومع العالم، وجنح إلى تحويل كلّ صراع إلى صراع مصيريّ بدوره.

أ. تصلّب قطبيْ محور الممانعة. طوال الثمانية عشر شهرًا كان التصلّب هو الميزة الرئيسة لـ «محور الممانعة.» وكان تصلّب السلطة السوريّة المطلق قد ظهر قبل سنوات في قضيّة التمديد للرئيس إميل لحّود في لبنان؛ فحينها تعاملت القيادةُ السوريّة مع التمديد وكأنّه قضيّةُ مصير أيضًا. ثم جاء اغتيالُ رفيق الحريري، فتصدّى الحكمُ السوريّ لموضوع انسحاب جيشه من لبنان بوصفه قضيّةً مصيريّةً من جديد. ولعلّ الدعم غير المشروط الذي تلقّاه من حليفه الإيرانيّ (وضمنًا من حزب الله)، حين تصلّب في معالجة الملفّ اللبنانيّ، ينبع من معرفة الملالي في إيران أنّ سلوكه هذا ينقله من موقع الحليف اللصيق إلى موقع الاحتواء من قِبلهم.

أمّا إدراك أسباب تصلّب النظامين الحاليّ فيستوجب النظرَ في وضع كلّ منهما على حدة، وفي تشابك العلاقة بينهما في الظروف الحاليّة. وهذا ما تدلّل عليه تصريحاتُ المسؤولين الايرانيين بأنّ «أمن سورية من أمن إيران» ـ وهو توصيفٌ دقيقٌ من منظار أنّ انتقال الموجة الديمقراطيّة من دولِ «محور الاعتدال» (مصر، تونس) إلى أحد قطبيْ «محور الممانعة» يعني أنّها حركةُ إصلاح سياسيّ تبتغي تغييرَ الظروف الداخليّة للدول، بغضّ النظر عن علاقاتها وصراعاتها الخارجيّة. وهذا يعني أنّ إيران تحتاج إلى الإصلاح، حاجةَ غيرها إليه من البلدان التي تحكمها نظمٌ مستبدّة. وهو ما يفسّر الدعمَ غيرَ المحدود الذي يتلقّاه حكّامُ سوريا من إيران بغية وأد حركة الإصلاح السياسيّ الجوّالة في محطّتها السوريّة. وتوصيف المسؤولين الايرانيين دقيق أيضًا من منظار أنّ سقوط الحليف السوريّ سيؤدّي بالطبع إلى تراجع السطوة الإيرانيّة في المنطقة.

ب. تصلّب الممانعين في مرآة حزب الله. تهاوت أسطورةُ الممانعة حين أبدت إسرائيلُ خشيتَها من التغيير في سوريا بمقدار خشيتها من التغيير في مصر. وهي، بكلّ تأكيد، فضّلتْ لسوريا الاستعصاءَ السياسيّ والدمارَ على إطلاق عمليّة سياسيّة إصلاحيّة جدّيّة. ولم تؤدِّ صرخاتُ الأمين العامّ لحزب الله، المهدّدة بتدمير إسرائيل، إلى إجراء أيّ تعديلٍ على مشهدٍ واضحٍ رغم البروباغندا. فدخولُ الجنود السوريّين إلى منطقةٍ مُنعوا من دخولها منذ اتفاقيّة وقف إطلاق النار مع إسرائيل، وحركةُ الدبّابات ضمن مناطق تحتاج

أغلبية «اليسار»... منحازة إلى النظام السوريّ، وما تبقّى منه... يبدو مستسلمًا إلى فكرة «سيطرة الإسلام السياسيّ» على قيادة الحراك الشعبيّ.

إلى موافقة إسرائيليّة مسبّقة،[1] وسحبُ الدبّابات من حدود الجولان المحتلّ، والانكشافُ العلنيّ لهذه الجبهة أمام إسرائيل...، كلّ هذا يثبت أنّ خيار تدمير سوريا الذي فضّلته السلطةُ الحاكمة في سوريا هو الأنسب لإسرائيل.[2]

توتّرُ حسن نصر الله في خطبه زمنَ الثورة السوريّة لم يطمس هذه الحقائق، بل لعلّ الخُطب سلّطت الضوءَ عليها حين طرحت السؤالَ عن سبب عدم تدمير حزب الله لإسرائيل ما دام يمتلك القدرة على فعل ذلك! غير أنّ الحزب هو الآخر قد تحوّل، على الأقلّ منذ العام ٢٠٠٦، باتّجاه امتلاك قوّة ردع لحماية نفسه وحلفائه.[3] وضمن هذه المعادلة يصبح السؤال عمّا إذا كان سقوطُ النظام السوريّ سببًا كافيًا لتحرّك حزب الله أكثرَ جدوًى من السؤال عن دورٍ مقاوم غائبٍ للحزب منذ حرب تمّوز.

جانبٌ منّ المأزق الذي يجد الحزبُ نفسَه فيه هو رفضُه استفادةَ الشعب السوريّ من لعبة تبادل السلطة التي ينْعم بها؛ فهو نفسه لم يرفض لعبها مع مَن اتّهمهم بالعمالة لإسرائيل.

ج. الحلّ التونسيّ. المصريّ. اليمنيّ معكوسًا. لدى مراجعة المطالب الأولى للمعارضة مع انطلاقة الثورة السوريّة نجدها لا تتجاوز الحدّ الأدنى الذي يمكن أن تطلبه أيُّ معارضة ديمقراطيّة في بلد استبداديّ. فشعار «إسقاط النظام» رفعه الشارعُ الثائرُ أول الأمر، لا المعارضة؛ بل إنّ المعارضة قبلتْ بعد ذلك مبادرةً من الأمم المتّحدة لا تحتوي ذلك الطلب. وحتّى اللحظة الراهنة مازالت أغلبيّةُ قوى المعارضة تركّز على رحيل الأسد وعائلته وبطانته بوصف ذلك «إسقاطًا للنظام،» ولا تمانع في إجراء مصالحة مع بقيّة أركان النظام تحت عنوان أنّهم «لم يتلوّثوا بالدم» (و«الفساد») ـ وهو ما يؤكّد طبيعة الثورة الإصلاحيّة. فأين «المؤامرة الكونيّة»؟ ولماذا دخل النظامُ كلّه في حربٍ دفاعًا عن حكم رجل وعائلة، وبدأ بتدمير البلد فداءً لاستمرارهما في السلطة؟

تَظهر من الدستور السوريّ الجديد ملامحُ الإجابة. ففيه تمت قوننةُ سلطة الرئيس المطلقة تزامنًا مع إسقاط المادّة الثامنة الخاصّة بكون حزب البعث هو الحزب الحاكم. وهذا يعني مزجَ مطلب المعارضة (إنهاء احتكار حزب البعث للسلطة) بقوننة الحكم السلطانيّ. وإذا أضفنا أنّ السلطة كانت قد استبدلتْ، تباعًا، بقانون الطوارئ قوانينَ صارمةً كقانون الإرهاب، لاحظنا أنّ الدفاع في سوريا، خلافًا للمحطّات الأخرى من «الربيع العربيّ،» هو عن رأس النظام وبطانته، مع الاستعداد للتضحية ببقيّة أركانه.

د. الشعب يجيب على الاستعصاء والحسم العسكريّ. يتصاعد عنفُ السلطة السوريّة باطّراد، وهو ما يزيد من قناعة عموم السوريّين في المناطق الثائرة باستحالة الوصول إلى خواتيم للثورة خارج نطاق العنف المضادّ. القوّة الكامنة في المجتمع تتفاعل مع قوّة القمع، فتنشأ مجموعاتٌ جديدةٌ لـ «الجيش السوريّ الحرّ،» وتتصاعد قوّةُ الشعب المقاتل. وكان هذا سيشكّل فرصة مواتية لكي يستحضر اليسارُ أطروحاتِه حول «التحرّر الوطنيّ» لولا أنّ أغلبيّة ما يُطلق عليه مسمّى «اليسار» (كالأحزاب الشيوعيّة التقليديّة والقوميين السوريين) منحازة إلى النظام السوريّ، وما تبقّى منه يرزح تحت ضغط ضعفه وتشرذمه ويبدو مستسلمًا إلى فكرة «سيطرة الإسلام السياسيّ وإيديولوجيّته» على قيادة الحراك الشعبيّ، وعلى المكوّن العسكريّ منه تحديدًا.

---

(١) قصف الجيش النظاميّ قريةَ جباتا الخشب بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢. وأوردتْ **يديعوت أحرونوت** أنّ «٥٠٠ جنديّ سوريّ و٥٠ مدرّعة» دخلوا المنطقة المنزوعة السلاح، وهي المرّة الأولى منذ بدء تنفيذ اتفاقيّة الهدنة بين الطرفين. وأوردت **هآرتس** أنّ المعارك بين الجيش النظاميّ و«الجيش الحرّ» دارت «على بعد ٢٠٠ متر إلى ٨٠٠ متر من السياج الحدوديّ.» واكتفت إسرائيل بمراقبة التحرّك وقدّمت شكوى إلى الأمم المتحدة. ولكنّ استمرار العمليّات العسكريّة في هذه المنطقة يوحي بأنّ إسرائيل تتواطأ، في أقلّ تقدير، مع النظام السوريّ على ضرب «الجيش الحرّ» في المنطق المنزوعة السلاح بينهما.

(٢) في إشارة إلى تنفيذ السلطة السوريّة الشقّ الثاني من شعارها: «الأسد أو نحرق البلد.»

(٣) لم يكتفِ نصر الله بالتهديد بقصف إسرائيل في حال عدوانها على لبنان، بل أضاف تهديدات مشابهة في حال ضرب حلفائه، وتحديدًا إيران. راجع: روسيا اليوم، /http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/69053

هـ. **اليسار الاستبداديّ منتحرًا**. يبدو اليسار العربيّ اليوم في مأزق مشابه لما تعرّض له اليسار العالميّ إبّان الاجتياح الروسيّ لتشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨). فهناك أيضًا تورّطت الأحزابُ الشيوعيّة في الدفاع عن الاجتياح وقهرِ إرادة الشعب المُطالب بالديمقراطيّة. وهي أزمة أخلاقيّة وسياسيّة لم يُشفَ منها اليسارُ الستالينيُّ حتّى الآن، وحتّمتْ عليه التقوقعَ «فرقةً ناجيةً» بعد أن كان ينافس على توجيه دفّة مستقبل البشريّة. وها هو اليسارُ الستالينيّ، والاستبداديّ إجمالاً، يفرز نفسه بنفسه، مدافعًا عن رواية النظام السوريّ، وهي روايةٌ ــ وإنْ صحّت في بعض ملامحها ــ لا يمكن أن تبرّر حجمَ التدمير والمقتلة العموميّة.

إنّ حريّة الشعب السوريّ في الاختيار ليست موضوعًا يقبله اليسارُ الستالينيّ. وهذا ما يضع حقّ هذا اليسار في الوجود السياسيّ وفي التعبير عن رأيه موضعَ التساؤل العامّ: فهل لأقليّةٍ سياسيّةٍ الحقُّ في الوجود إذا نفت عن الأغلبيّة الحقَّ في التعبير؟! وهو سؤال يُسْحب على تاريخ اليسار لكونه شريكًا في نشوء الاستبداد في الجمهوريّات العربيّة، كما هو اليوم شريكٌ في الدفاع عنها، ومن ثم شريكٌ (وإنْ معنويًّا وأدبيًّا) في الدم المسفوك على يد سلطة الاستبداد السوريّة.

إنّ استبدال عموم الناس بـ «القلّة الصائبة» هو المبتدأ في الإيديولوجيا الاستبداديّة عمومًا، واليساريّة الاستبداديّة من ضمنها؛ ولهذا يصعب تخيّلُ موقف مختلف لهؤلاء من الثورة السوريّة. ولعلّ أكثر ما يَشْهد على هذا هو أنّ أعلامًا منهم أجروا «مراجعةً» لتأييدهم الثورتين التونسيّة والمصريّة بعد الثورة السوريّة، فصنّفوا الربيعَ العربيّ بمجمله على أنّه مؤامرة و«سايكس ـ بيكو» جديد لأنّ الإرادة العامّة أوصلتْ مَن يخالفونهم إلى السلطة، ولأنّ موجة الديمقراطيّة تجرّأتْ على الاقتراب من سوريا.

يسارٌ آخر ظهر في هذه المرحلة، عبّر عنه التروتسكيّون بموقفهم المؤيّد للثورات،[1] وبنظرتهم إليها على أنّها سيرورةٌ ستفضي إلى تبلور يسارٍ جديدٍ يعبّر عن تصاعد المطالب الاجتماعيّة. وهو ما عبّر عنه أيضًا، وبأسلوبه، يسارٌ لينينيٌّ حاول أن يُجري مقاربته الخاصّة للمسألة الدّيمقراطيّة.[2] أما اليسار الديمقراطيّ فقد كانت مشاركته أوسع في الثورات العربيّة،[3] والثورة السوريّة تحديدًا، نتيجةً لجعله من الديمقراطيّة أولويّة على ما عداها، ولتصالحه مع الإسلام السياسيّ الوسطيّ[4] وتقبّلهما العملَ معًا.

و. **تحدّيات أمام الحركة الوطنيّة السوريّة**. يضع التحوّل، من ثورة إصلاح سياسيّ إلى حركة تحرّر وطنيّ، جميعَ القوى السياسيّة في سوريا أمام استحقاقاتٍ جديدة. فبالنسبة إلى الإسلام السياسيّ الوسطيّ، المؤثّرِ الأبرزِ في الثورة حاليًّا، لم يعد ممكنًا الاكتفاءُ بالتفكير في تقديم تطمينات إلى الأقليّات، بل يتوجّب التفكيرُ في إطار الوطنيّة السوريّة، أي الانتقالُ من التعامل مع «آخرين» منفصلين يُحرص على التحالف معهم إلى طرح قيادة عموم السوريّين استنادًا إلى المشترك الوطنيّ.

يشبه الأمر تحويل «المجلس الوطنيّ السوريّ» إلى حركة سياسيّة تدخل في جبهةٍ تحالفيّةٍ مع الأطر السياسيّة المعارضة على برنامج موحّد. وبالرغم من أنّ خسارة مثل هذا التشكّل متوقّعة للعلاقة بالإسلاميّين الراديكاليّين، لكونه بالضرورة معنيًّا بالتركيز على الوطنيّة أكثر من الإيديولوجيا، فإن قلّة عدد الراديكاليّين، وضعفَ تأثيرهم، ووسطيّةَ المجتمع السوريّ بالإجمال، وبحثَه عن قيادة وطنيّة، ستجعل تلك الخسارةِ قليلة الأثر، وربّما قصيرة الأمد. وستكون ذاتَ أثر كبير قدرةُ العلمانيين الديمقراطيين على التكتل حول برنامج مشترك، والكفّ عن التشرذم. وفقط إنْ فشلوا في ذلك يصبح الحديثُ عن تبوّء الإسلام السياسيّ قيادةَ الحراك الشعبيّ وحده مفهومًا.

السعوديّة وقطر على خطّ الثورة السوريّة

لم تكن السعوديّة لتسمح لنفسها بترك الفرصة السوريّة السانحة تمرّ من دون أن تحاول الدخولَ على خطّها لتغيير مساراتٍ تجدها تهدّد مصيرها. فالعلاقة بين السلطة السوريّة وإيران تحوّلتْ من تحالفٍ ليّنٍ أسّسه حافظ الأسد الى تحالفٍ وثيقٍ في عهد بشّار، وكان يسير في اتّجاه احتواء إيران لحليفها المتصلّب، وهو ما اكتمل في ظروف الثورة السوريّة. والموجة الديمقراطيّة تهدّد، في حال تجاوزها المحطّةَ السوريّة، وبشروطها نفسها ــ أيْ شروط الثورة الديمقراطيّة السلميّة الإصلاحيّة ـ بالانتقال إلى السعوديّة. وقد وجدت السعوديّة في اندفاعة السلطة السوريّة نحو تأمين قاعدتها المذهبيّة، والانتماء المذهبيّ لحلفائها الرئيسيين، الفرصةَ المواتيَة لإجراء تعديل على وعي الصراع في المنطقة ليتواءم مع إيديولوجيّتها ومصالحها، وليسهم في الفرز الذي تتوخّاه بين السنّة والشيعة، فتكرّس زعيمةَ العالم المسلم السنّيّ، وتكرّس من خلال ذلك المصدرَ الأساسيَّ لشرعيّتها. وفقط حين يتمّ مثلُ هذا الانقسام يصبح تراجعُ شرعيّة حكم آل الأسد مكسبًا مضافًا إلى تكريس شرعيّة حكم آل سعود.

شيء مثل هذا يمكن أن ينطبق، بمستوى أقلّ، على إمارة قطر. ولكنّ

---

(١) يمكن الاطّلاع على نشرة **الخط الأمامي** التي يصدرها تيّارُ اليسار الثوريّ في سوريا، وعلى موقف الأمميّة الرابعة الذي عبّر عنه أحدُ قادتها البرفسور جلبير أشقر (**القدس العربي**، ٢٠١٢/٨/٢٤).

(٢) ظهرتْ مجموعات ماركسيّة لينينيّة صغيرة، ولكنها مبدئيّة بمعظمها، أثناء الثورة. أبرزها «ائتلافُ اليسارالسوريّ»، و«تنسيقيّاتُ الشيوعيين.»

(٣) في سوريا يمثّل اليسارَ الديمقراطيّ: حزبُ الشعب الديمقراطيّ السوريّ، ومثقفون مستقلّون.

(٤) تتمّ عادةً الإشارة إلى الاخوان المسلمين بأنهم ممثلو الإسلام الوسطيّ، وهذا صحيح إلى حدّ ما، ولكنّ في سياق الثورة السورية مثّلتْه تنسيقيّاتٌ ومجموعاتٌ إسلاميّة في الوسط الإسلاميّ ضمن الطبقة الوسطى الدمشقيّة على وجه الخصوص. ولعلّ أنصع تمثيل لها كان في داريّا.

اليسار الديموقراطي كانت مشاركته أوسع في الثورة السوريّة تحديدًا، نتيجةً لجعله من الديمقراطيّة أولويّة على ما عداها، ولتصالحه مع الإسلام السياسيّ الوسطيّ.

الأهم بالنسبة إلى هذه الإمارة الخليجيّة الصغيرة هو تراجعُ الدور الإيرانيّ، ورفعُ الحواجز عن خطوط الغاز التي تنوي إيصالَها إلى أوروبا، وتوسيعُ الآفاق التي يمكن أن تُفتح لها في حال وصول حلفائها من الإخوان المسلمين إلى السلطة أو ازدياد نفوذهم في بلدانهم.

إيران في سوريا تشبه روسيا في تشيكوسلوفاكيا وأفغانستان

منذ اللحظات الأولى للثورة السوريّة اندفعتْ إيران للتهجّم عليها، متّهمةً إياها بأنها مؤامرة على محور الممانعة. ووصل الأمر بإيران أن عمدتْ إلى التدخّل العسكري المباشر للقضاء على الثورة، بعد الدعم السياسيّ والماليّ واللوجستيّ للنظام؛ وهو ما اعترف به اللواء إسماعيل قاءاني، نائبُ القائد العامّ لفيلق القدس، حين قال: «لولا وجودُ الجمهوريّة الإيرانيّة في سوريا لأصبحتْ دائرةُ المجازر التي تُرتكب بحقّ الشعب السوريّ أوسع... اثر الوجود الفعليّ وغير الفعليّ للجمهوريّة الإيرانيّة تمّ الحؤولُ دون ارتكاب المجازر الكبرى.»[1]

تشبه الخسارة السياسيّة التي مُنيتْ بها إيران نتيجةً لموقفها من الثورة السوريّة، تلك التي مُنيتْ بها الشيوعيّةُ عند الغزو السوفييتيّ لبراغ وقضائها على ربيع العاصمة التشيكوسلوفاكيّة. ولكنْ أن يُضاف إلى هذه الخسارة استنفادٌ ماليّ، وهزيمةٌ سياسيّةٌ ومعنويّةٌ بسقوط الحصان الذي راهنتْ عليه، فذلك مشابهٌ للمأزق السوفييتيّ في أفغانستان. ويمكن عدُّ السياسة الإيرانيّة في الموضوع السوريّ مغامرةً، لأنّها بُنيتْ على افتراضين: إمّا أن يستطيع النظامُ قمع الثورة؛ وإمّا أن تتورّط الدولُ الغربيّة بالتدخل العسكريّ المباشر في سوريا، فتدّعي إيران أنّها تساعد في «مقاومة احتلال أجنبيّ.» غير أنّ أعداءها اختاروا مراقبتها ـ ودعمَ ظروفٍ داخليّةٍ معاديةٍ لها ـ وهي تتورّط في التعقيدات السوريّة، فتتحوّل من منظار كثيرٍ من العرب إلى عدوّ، بعد أن كانت بعد الثورة على الشاه، ونتيجةً لموقفها من إسرائيل، ملهِمةً لهم.

خاتمة

استندنا في ورقتنا إلى تمييز «الصراع في سوريا» عن «الصراع على سوريا.» وحجّتنا في ذلك هو حجمُ المشاركة الشعبيّة في الثورة، وعجزُ أيّ قوة بمفردها عن قيادة الثوّار. وما قيام الدول الغربيّة بتقييد تهريب السلاح لمجموعات «الجيش الحرّ» إلا دليل آخر على أنها لا تثق بها، وأنها تخشى الثورة السوريّة بقدر كرهها للنظام. وإذا كانت هناك مخاطرُ من سيطرة الدول الغربيّة على الثورة السوريّة، فمصدرُها هو إصرارُ السلطة وحلفائها على الحسم العسكري، وتقاعسُ القوميّين واليساريّين عن القيام بواجبهم.

سيكون حاسمًا لمستقبل سوريا قدرةُ الشعب السوريّ على الانتقال إلى مرحلة التحرّر الوطنيّ، وبناءِ المؤسّسات المنفصلة عن الحكم السلطانيّ العسكريّ، وإدارةِ المناطق المحرّرة بالعدل. وبهذا قد يمتدّ مسارُ الثورة المقبل بتأثيره إلى عموم المنطقة. وهو ما تدركه الدولُ الغربيّة وتحاول التدخّل فيه بشكل سافر. نعم، هي لا تريد العودة إلى حكم عائلة الأسد، ولكنّها تنوي استنفادَ إيران حتى آخر قطرة ممكنة، وتنوي ضمانَ أن تكون سوريا المستقبل أقلّ فاعليّةً على مستوى المنطقة ممّا سبق؛ فتراها تنظر بعين الرّضا إلى قيام الحكم الاستبداديّ بفعل كلّ ما هو متوقّع منه من تدمير. ولهذه الغاية بقيت تعيد على مسامعه أنّها لا تنوي التدخّل العسكريّ في سوريا.

المبادرة الشعبيّة السوريّة كانت، طوال زمن الثورة، الثابتَ المقابلَ لتصلّب السلطة السلطانيّة. وما داريّا، مدينةُ الوحدة الوطنيّة، يدًا بيد مع كفرنبل، إلّا مثالٌ حيٌّ على قدرة الشعب السوريّ على إعادة البناء الثوريّ والوطنيّ. وهناك الكثير من الأمثلة التي يمكن سَوقُها لتبيان كيف أصرّت قوى الشعب الثائر على انتقاد ثورتها، وتطوير وعيها. وسيكون حاسمًا انحيازُ القوى السياسيّة إلى هذه الروح المتّقدة، لبدء عمليّة البناء في سياق الثورة، ومن دون انتظار خواتيمها.

دمشق

يوسف فخر الدين
كاتب فلسطينيّ.

(١) نشرت وكالةُ أنباء «إيسنا» الإيرانيّة شبه الرسميّة في أواخر أيار الماضي تصريح الجنرال، على موقعها، لكنها سرعان ما حذفته دون ان تعلن عن الأسباب.